الإخبارية

عدد: 270 -التاريخ: الجمعة 27 أبريل 2018

نشرة تواصلية إلكترونية أسبوعية يصدرها قسم الإتصال

السيد يوسف بلقاسمي يدعو في افتتاح أشغال الندوات الميزانياتية التقنية إلى:

التنزيل المحكم لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وإرساء حكامة جيدة في تدبير المشاريع

ترأس السيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية، يوم الثلاثاء 24 أبريل 2018 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط، أشغال

الندوات الميزانياتية التقنية مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

ويهدف هذا اللقاء، إلى تقديم المستجدات المتعلقة بالتدبير الميزانياتي والمحاسبي بالمؤسسات العمومية، تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وكذا الوقوف على الحصيلة المادية والمالية برسم سنة 2017، ومستوى تنفيذ برنامج العمل برسم سنة 2018، والتدابير المتخذة استعدادا للدخول المدرسي المقبل.

وفي كلمة له بهذه المناسبة، أكد السيد الكاتب العام، أن انعقاد هذه الندوات يأتي في إطار سعي الوزارة إلى تقاسم مستجدات القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي كرس مقاربة جديدة في التدبير الميزانياتي بالمؤسسات العمومية، داعيا مسؤولي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين إلى الحرص على التنزيل الأمثل لمقتضيات هذا القانون.

وذكر السيد بلقاسمي، أن التحول النوعي الذي يعرفه تدبير المشاريع داخل قطاع التربية الوطنية، يتمثل في ضرورة تحقيق الأهداف المسطرة، عبر إرساء حكامة جيدة وتعزيز اللامركزية والتدبير الأنجع للموارد البشرية. مضيفا، أنه بالنظر إلى جسامة مسؤولية التدبير الميزانياتي والمحاسباتي، فإن التنسيق مع جميع المتدخلين وعلى جميع المستويات أصبح أمرا ضروريا.

من جهته، قدم السيد يونس بنعكي، مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات، عرضا تأطيريا تناول فيه أهداف هذا اللقاء، والمتمثلة أساسا في الاطلاع على المستجدات المتعلقة بالتدبير الميزانياتي والمحاسبي بالمؤسسات العمومية، تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، والوقوف على حصيلة تنفيذ برامج العمل وميزانية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2017، و مستوى تنزيل برامج

العمل برسم سنة 2018، سواء تعلق الأمر بالبرامج الاستثمارية، أو ببرامج التنمية الترابية، بالإضافة إلى التحضير الاستباقي لمشروعي عمل وميزانية الوزارة برسم سنة 2019.

وتطرق السيد بنعكي لبعض التحديات المطروحة على المدبرين على المستوى الجهوي منها، تسريع وتيرة المشاريع والعمليات المرتبطة بالدخول المدرسي المقبل، واستثمار الاعتمادات المرصودة لبرامج

المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل • الهاتف : 05.37.68.72.51 • الفاكس : 05.37.77.18.74 • البريد الإلكتروني : div-com@men.gov.ma

الأكاديميات، داعيا الجميع إلى بذل مزيد من الجهد من أجل التغلب على المشاكل المطروحة.

من جهتهم، قدم مسؤولو المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، السادة زكريا عاطفي، رئيس قسم التعليم والتكوين المهني والتشغيل، ومحمد لمجون، رئيس قسم النظم الإعلامية، وعبد الوهاب بلمدني، رئيس قسم تتبع تنفيذ الاستثمار، وعادل باجة، رئيس قسم القطاعات الاجتماعية، ورشيد ثابت، رئيس مصلحة مكلف بتطوير النظم الإعلامية، والسيدة أمال الميموني، رئيسة مصلحة التعليم، مداخلات مفصلة بخصوص المستجدات المتعلقة بالتدبير الميزانياتي والمحاسبي بالمؤسسات العمومية تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

كما قدم في هذا اللقاء، مسؤولو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، من رؤساء أقسام الشؤون الإدارية والمالية ورؤساء أقسام الموارد البشرية ورؤساء أقسام التخطيط والخريطة المدرسية ورؤساء مصالح البناءات والتجهيز والتهيئة والممتلكات بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مداخلات تناولت مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاح الدخول المدرسي المقبل. وكذا الحصيلة المادية والمالية برسم سنة 2017 ومستوى تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2018 وحصيلة تتبع البرامج الاستثمارية وبرامج التنمية الترابية.

وفي إطار التنزيل التدريجي لبعض مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، تقاسمت أكاديمية الرباط

سلا القنيطرة تجربتها مع باقي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، حيث تمت الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ دورية وزير الاقتصاد والمالية في شأن التدبير المالي والمحاسباتي للمؤسسات العمومية التي تستفيد من منح وإعانات من الدولة، من خلال المشاركة في اللقاءات التأطيرية والتحسيسية المنظمة من طرف مصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، وتشكيل فريق عمل مشترك متخصص مكون من أطر الوزارة والأكاديمية وإشراك المديريات الإقليمية وتعبئتها ومصاحبتها.

كما تميزت تجربتها بإعادة هيكلة كراسة ميزانية الأكاديميات حسب التبويب الميزانياتي الجديد واستيفاء شروط ومتطلبات مسك الميزانية بمنظومة البرمجة الميزانياتية والتنزيل الاستباقي للبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات في أفق اعتمادها في سنة 2019.

وفي ختام أشغال هذا اللقاء، أوصى المشاركون بضرورة التنسيق بين مختلف مكونات مصالح الأكاديميات، من أجل الرفع من وتيرة تنزيل برامج العمل، والرفع من القدرات التدبيرية للأطر والمسؤولين على المستويين الإقليمي والجهوي، وذلك عن طريق برمجة تكوينات موضوعاتية لفائدتهم، كما دعوا إلى أهمية، برمجة الندوات الميزانياتية التقنية على المستوى الجهوي، والأخذ بعين الاعتبار للمذكرات التأطيرية والمذكرات التفصيلية في تنفيذ برامج العمل وميزانيات الأكاديميات، كما دعوا إلى تقاسم مخرجات تجربة أكاديمية جهة الرباط سلا القنيطرة فيما يخص تنزيل بعض مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، ومراعاة التقائية المشاريع المدرجة في البرنامج المادي للأكاديميات وبرامج التنمية الترابية إلى جانب تكثيف التنسيق مع مصالح المراقبة المالية.

المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل • الهاتف : 05.37.68.72.51 • الفاكس : 05.37.77.18.74 • البريد الإلكتروني : div-com@men.gov.ma